

## عصمة الأنبياء في القرآن الكريم

(216) الآية الثالثة: العصمة والامر بطلب المغفرة إنَّه سبحانه يأمر نبيَّه الـعظم،

بطلب الغفران منه ويقول مخاطباً رسوله: (إِنَّ زُنَّارًا أُنزِلَ لَنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ  
بِالْحَقِّ لِنَتَّخِذَ كُمْ بَيِّنَاتٍ لِّلَّذِينَ اسَّاسَ بِمَا أَرَاكَ الْوَالَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ  
خَصِيمًا \* وَاسْتَغْفِرِ الْوَالَا إِنَّ الْوَالَا كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا). (1) ويقول سبحانه:  
(فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الْوَالَا وَاسْتَغْفِرْ لِدُنْيِكَ وَاللَّامُومِينَ  
وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْوَالَا يَعْلَمُ مُتَقَلَّبًا بِكُمْ وَمَثُورًا كُمْ) (2). وعندئذ يخطر  
في ذهن الإنسان: كيف تجتمع العصمة مع الامر بطلب الغفران؟ أقول: التعرف على ما مرَّ في  
الآيتين ونظائرها، رهن الوقوف على الأصل المسلم بين العقلاء، وهو أنَّ عظمة الشخصية  
وخطر المسوولية متحالفان، وربَّ عمل يُعد صدوره من شخص جرماً وخلافاً، وفي الوقت نفسه  
لا يعد صدوره من إنسان آخر كذلك، توضيح ذلك: انَّ الأحكام الشرعية تنقسم إلى واجب وحرام  
ومستحب ومكروه ومباح، ولا محيص عن الاتيان بالواجب وترك الحرام، نعم هناك رخصة في ترك  
المستحب والاتيان بالمكروه ولكن المترقب من العارف بمصالح الأحكام ومفاسدها، تحلية  
الواجبات بالمستحبات، وترك المحرمات مع ترك المكروهات ولا يقصر عنه المباح، فهو وإن  
أباحه الله سبحانه ولكن ربَّما يترجح فعله على تركه أو العكس لعنوان ثانوي. فالعارف بعظمة  
الرب يتحمّل من المسوولية ما لا يتحمّله غيره، فيكون المترقب منه غير ما يترقب من  
الآخر، ولو صدر منه ما لا يليق، وتساهل في هذا \_\_\_\_\_ 1 . النساء: 105 - 106 . 2 .  
محمد: 19 .